

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

موضوعية تحريمية». قال السيد الخوئي(رحمه الله): إذا كان الشك في كون المنظور إليه مماثلاً له وعدمه (كما في الخنثى المشكل) فالظاهر جواز النظر إليه إذ بعد فرض عدم وجود عموم يفيد حرمة نظر الرجل إلى كل أحد إلا ما استثنى يكون موضوع حرمة النظر هي المرأة خاصة فإذا شك في تحققه كان مقتضى استصحاب عدم الازلي عدم تحققه، ومع قطع النظر عنه فمقتضى أصالة البراءة هو الجواز»([575]). وبعبارة أخرى إن الشبهة الموضوعية البدوية تجري فيها أصالة الإباحة أو البراءة أو الاستصحاب أو الاحتياط، أو أصالة الفساد أو عدم فلا شبهة فيها([576]). 3 - لا تجري القرعة في موارد وجود الامارات، لأن المورد لا يكون مجهولاً، فهي خارجة عن مورد القرعة تخصصاً([577]). «كما إذا تداعى شخصان في مال وكان تحت يدهما أو أقام كل واحد منهما البيئة، أو لم يتمكن من البيئة وحلفا أو نكلا، فيحكم بتنصيب المال بينهما في جميع هذه الصور. وهذه القاعدة (قاعدة العدل والانصاف) مبنية على تقديم الموافقة القطعية - في الجملة مع المخالفة القطعية كذلك - على الموافقة الاحتمالية في تمام المال... إذ النص مشتمل على التنصيب...»([578]). 4 - لا تجري القرعة في التجارب: قال زرارة «إنّما جاء الحديث بانه ليس